الجمهورية الثانية في مصر

تشكُّل السلطة وإعادة تشكيل المجتمع

شادي علي

الفهرس:

مقدمة: أفول جمهورية، وميلاد أخرى 2

الفصل الأول: تفكيك الماضي: هدم العقد الاجتماعي الناصري 4

تفريغ الميدان السياسي: موت السياسة المنظمة 4

إعادة تعريف العقد الاجتماعي: "مفيش حاجة ببلاش" 5

عكس الاتجاه الاقتصادي: رأسمالية الدولة الجديدة 6

الفصل الثاني: أدوات "الجمهورية الثانية": القمع والهيمنة والعسكرة 8

الدولة السجنية: القمع كأداة حكم روتينية 8

الهيمنة على الخطاب العام: صوت واحد للنظام 9

السعي لفرض هيمنة إيديولوجية: القومية المفرطة والمؤامرة 10

عسكرة الحياة المدنية: إعداد نخبة موالية 10

الفصل الثالث: تشريح النظام: الأوصياء العسكريون والدولة الموازية 12

نواة النظام: تركيز السلطة المطلق 12

الأوصياء العسكريون: علاقة انصهار ومقايضة 12

الدولة الموازية والاقتصاد الهجين 13

طبقة رجال الأعمال: ضرورة خاضعة 13

خاتمة: جمهورية على ساقين نحيلتين: تناقضات النظام ومستقبله 14

2025-8-4

مقدمة: أفول جمهورية، وميلاد أخرى

يطرح يزيد صايغ، في دراسته المعنونة "الجمهورية الثانية: إعادة تشكيل مصر في عهد عبد الفتاح السيسي"، الصادرة عن مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط، أطروحة جديدة لفهم التحولات التي شهدتها الدولة والمجتمع في مصر منذ عام 2013. تتمثل هذه الأطروحة في أن نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي لا يمثل مجرد استمرارية أو نسخة محدّثة من الأنظمة السلطوية التي سبقته منذ ثورة يوليو 1952، بل هو يؤسس لـ "جمهورية جديدة" تمثل قطيعة جذرية ومنهجية مع إرث الجمهورية الأولى. ويرى صايغ أن المقارنات التي تُعقد أحيانًا بين نهج السيسي ونهج جمال عبد الناصر تظل سطحية، مؤكدًا أن طبيعة نظام الحكم الراهن، بنموذج القيادة الكاريزمية المدعومة عسكريًا، "إنما تمثل انقطاعًا عن الإرث السابق أكثر من كونها امتدادًا له".

واستخدام صايغ لمصطلح "الجمهورية الثانية" ليس مجرد توصيف بلاغي، بل هو أداة تحليلية تهدف إلى إعادة تأطير فهمنا للتحولات الجارية في مصر؛ فهذا المصطلح ينقل التحليل من مجرد رصد سياسات منفصلة –كالقمع المتزايد، أو سياسات التقشف الاقتصادي، أو المشاريع الكبرى– إلى فهمها كأجزاء متكاملة من مشروع واعٍ ومتكامل يهدف إلى هدم نظام قديم وبناء نظام جديد بقواعد مختلفة جذريًا؛ ففي حين عملت أنظمة ناصر والسادات ومبارك ضمن إطار "الجمهورية الأولى" التي تأسست عام 1952، والتي كان لها عقد اجتماعي واضح (وإن تآكل مع الزمن) قائم على توفير الرعاية الاجتماعية والتوظيف الحكومي مقابل الولاء السياسي، يرى صايغ أن ثورة 2011 وما تلاها من "ثورة مضادة" بقيادة القوات المسلحة في 2013 لم تكن مجرد تغيير في هرم السلطة، بل كانت حدثًا زلزاليًا حطّم أسس الجمهورية الأولى. وعليه، فإن ما يقوم به السيسي ليس "إصلاحًا" أو "ترميمًا" للنظام القديم، بل هو عملية بناء لـ "جمهورية ثانية" على أنقاض الأولى. هذا الإطار التحليلي يفسر لماذا تبدو سياسات النظام الحالي "متطرفة" أو "غير مسبوقة" في نظر الكثيرين، مثل سرعة وحجم رفع الدعم، لأنها ببساطة لا تخضع لقيود العقد الاجتماعي القديم الذي تم تفكيكه عمدًا.

يستخدم هذا التقرير دراسة صايغ كعدسة تحليلية مركزية للإجابة على السؤال المحوري: "ماذا فعلت السلطة العسكرية بالمصريين؟". والإجابة التي تقدمها الدراسة تتلخص في أن هذه السلطة قد ألغت من جانب واحد العقد الذي حكم علاقة الدولة بالمصريين لعقود، وفرضت عقدًا جديدًا بالكامل، وأعادت هندسة المجالين السياسي والاجتماعي لخدمة مصالحها الاقتصادية ورؤيتها السلطوية. ويأتي هذا التحليل في سياق نقاش أكاديمي أوسع حول طبيعة نظام السيسي، حيث تتناول دراسات أخرى جوانب مختلفة من إعادة إنتاج السلطوية وتوسع الدور الاقتصادي للجيش، لكن دراسة صايغ تتميز بتقديمها إطارًا متكاملًا يربط بين هذه

الجوانب المختلفة تحت مظلة مفهوم "الجمهورية الثانية"، ولتوضيح حجم القطيعة التي يطرحها صايغ، يمكن عرض إطار مقارن بين الجمهوريتين، والذي سيمثل خريطة طريق لفهم تفاصيل التحليل في الفصول اللاحقة.

جدول 1- الجمهوريّتان: إطار مقارن

المجال	جمهورية ما بعد 1952 (ناصر – السادات - مبارك)	الجمهورية الثانية (السيسي)
العقد الاجتماعي	قائم على الرعاية الاجتماعية، التوظيف الحكومي، والدعم الشامل مقابل الولاء السياسي.	قائم على مبدأ "مفيش حاجة ببلاش"، التقشف، وتفكيك دولة الرفاه.
النموذج الاقتصادي	رأسمالية دولة شعبوية (ناصر)، ثم انفتاح وليبرالية نسبية مع محسوبية (السادات/مبارك).	رأسمالية دولة قسرية جديدة، هيمنة عسكرية على الاقتصاد، اقتصاد هجين، وإخضاع القطاع الخاص.
النظام السياسي	سلطوية شعبوية/هجينة، حزب حاكم مهيمن (الاتحاد الاشتراكي/الوطني)، هامش محدود للمعارضة.	سلطوية بيروقراطية، غياب حزب حاكم فعلي، تفريغ كامل للسياسة، وحكم عبر الأجهزة الأمنية.
دور المؤسسة العسكرية	حامية للنظام، لاعب اقتصادي مهم لكنه ضمن شبكة مصالح أوسع.	وصي دستوري على الدولة، لاعب اقتصادي مهيمن، نواة صلبة للنظام، ودولة موازية.
علاقة الدولة بالمجتمع	أبوية، قائمة على التوزيع والرعاية (ولو بشكل متناقص).	قسرية، قائمة على القمع، المراقبة، والجباية.

الفصل الأول: تفكيك الماضي: هدم العقد الاجتماعي الناصري

يرى يزيد صايغ أن الهدف الأول لنظام السيسي بعد 2013 كان "تفكيك النظام الذي حكم من خلاله سلفه حسني مبارك البلاد". فقد رأى السيسي والمؤسسة العسكرية أن الليبرالية السياسية والاقتصادية النسبية في عهد مبارك كانت متساهلة بشكل مفرط وأدت إلى ثورة 2011. لذا، اتخذت عملية التفكيك هذه مسارًا ثلاثيًا: تفريغ الحياة السياسية، وإعادة تعريف العقد الاجتماعي، وعكس الاتجاه الاقتصادي نحو رأسمالية دولة جديدة. هذه العمليات لم تكن مجرد ردود فعل، بل كانت خطوات تأسيسية متعمدة لبناء "الجمهورية الثانية".

تفريغ الميدان السياسي: موت السياسة المنظمة

يحلل صايغ الهجوم المنهجي على الحياة السياسية العامة باعتباره ركيزة أساسية في مشروع الجمهورية الثانية. ويتم هذا الهجوم عبر ثلاث استراتيجيات مترابطة تهدف إلى "تفريغ الحياة السياسية في مصر بالكامل".

الاستراتيجية الأولى هي **تقويض النشاط الحزبي من أساسه**. لم يسع النظام إلى حل الأحزاب القائمة، بل أفرغها من محتواها وحولها إلى مجرد ديكور في مشهد سياسي محكوم بالكامل، وكما تصف المحللة مارينا أوتاوي، أدى هذا إلى "موت الحياة السياسية" حيث باتت الأحزاب "ضعيفةً إلى حد فقدت فيه أهميتها". والأهم من ذلك، شجعت الأجهزة الأمنية على بروز عدد كبير من الأحزاب الموالية التي يتمثل دورها الأساسي في إظهار الدعم الشعبي للسيسي وسياساته. وعلى عكس عهد مبارك الذي اعتمد على "الحزب الوطني الديمقراطي" كأداة وحيدة للسيطرة، اتبع نظام السيسي نموذجًا أكثر لامركزية في تفويض السيطرة، حيث تتولى الأجهزة الأمنية بشكل روتيني اختيار المرشحين وتشكيل الكتل البرلمانية بدرجة غير مسبوقة من التحكم.

الاستراتيجية الثانية تمثلت في **تهميش دور البرلمان**، بحيث لم يعد مجلس النواب، حتى بالمعايير المحدودة التي كان يعمل بها سابقًا، منبرًا للاختلاف السياسي أو الرقابة. لقد تقلص دوره ليصبح "مجرد أداة للمصادقة التلقائية على المراسيم الرئاسية ومشاريع القوانين التي تقترحها الحكومة"، وبهذا، يمكن للنظام استخدام البرلمان كواجهة توحي بوجود انفتاح سياسي، عبر إنشاء أحزاب ومنصات شكلية بصورة دورية، مثل مبادرة "الحوار الوطني" التي أطلقها السيسي في 2022، والتي وُصفت بأنها تهدف إلى إشراك القوى السياسية "خارج الإطار التقليدي المتعلق بالبرلمان"، مما يعكس إقرارًا ضمنيًا بتجاوز المؤسسات الدستورية القائمة.

الاستراتيجية الثالثة هي **احتواء وتوجيه نشاط المجتمع المدني**، حيث يوضح صايغ كيف تم استخدام التشريعات لتقييد عمل المنظمات غير الحكومية بشكل فعال. فقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لعام 2019، بصياغته المبهمة، حصر عمل هذه المنظمات في نطاق

"تنمية المجتمع... مع مراعاة خطط الدولة التنموية"، مما أضفى الشرعية على قمع المنظمات الحقوقية، بينما حظر نشر نتائج الدراسات الميدانية دون موافقة حكومية، وفرض قيودًا مشددة على التمويل. ولإحكام السيطرة، تم إنشاء كيانات موازية مدعومة من الدولة، مثل "التحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي" الذي أُنشئ بمبادرة من الرئاسة وجهاز المخابرات العامة، والذي يمنح الرئيس صلاحية تعيين عدد من أعضاء مجلس إدارته وضم هيئات عامة إليه، مما يهدف إلى "احتواء النشاط الاجتماعي السياسي" بشكل كامل.

إعادة تعريف العقد الاجتماعي: "مفيش حاجة ببلاش"

إن التحول الأكثر جذرية الذي أحدثته الجمهورية الثانية، والذي يمس حياة كل مصري بشكل مباشر، هو إعادة صياغة العقد الاجتماعي. يؤكد صايغ أن هذا لم يكن نتيجة عرضية للسياسات الاقتصادية، بل "هدف واع للحكومة". لقد تم استبدال عقد الرعاية الاجتماعية الذي تأسس في حقبة عبد الناصر، والذي كان يوفر دعمًا واسعًا للسلع الأساسية والخدمات مقابل الولاء السياسي، بعقيدة جديدة لخصها السيسي ووزراؤه في شعار "مفيش حاجة ببلاش" (لا شيء بالمجان).

وقد تجلى هذا التحول في سياسات تقشفية نفذت "على نطاق ووتيرة لم يكن من الممكن تصورهما في عهد أسلاف السيسي". شمل ذلك خفض دعم الغذاء والطاقة، مما أدى إلى زيادات هائلة في أسعار السلع الأساسية ورسوم الخدمات. فعلى سبيل المثال، أدى خفض دعم الخبز إلى زيادة سعره بنسبة 400% في مايو 2024، وهي خطوة لم تكن حتى من مطالب صندوق النقد الدولي. يفسر صايغ القدرة على تمرير هذه الإجراءات دون احتجاج شعبي يذكر بفاعلية القمع من جهة، وبتحول في موقف المؤسسة العسكرية من جهة أخرى؛ فبينما كانت ترى في خصخصة عهد مبارك تهديدًا للاستقرار، لم تُبدِ أي قلق مماثل في عهد السيسي.

وكانت التداعيات الاجتماعية لهذا العقد الجديد كارثية على قطاعات واسعة من المصريين. يشير صايغ إلى تفاقم الفقر بشكل غير مسبوق، حيث توقع البنك الدولي زيادة في نسبة الفقر، وقدرت دراسات مستقلة أن المعدل قد تجاوز 60% بحلول أواخر 2023. والأخطر من ذلك هو "التسطيح" الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن تقويض "الطبقة الوسطى المعتمدة تاريخيًا على الدولة"، والتي شكلت "الدعامة الاجتماعية السياسية للأنظمة الحاكمة كافة من العام 1952 فصاعدًا". لقد عانى موظفو القطاع العام من تدنٍ صافٍ في الأجور الحقيقية، وتدهورت قدرتهم الشرائية بشكل حاد، كما أدت التخفيضات في الإنفاق على الصحة والتعليم إلى تقويض فرصهم الاقتصادية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عمد النظام إلى إعادة تشكيل الحيز المكاني ليعكس هذا الفصل الطبقي الجديد. يصف صايغ كيف أن انتشار المجمعات السكنية المسوَّرة للأثرياء، وربطها

بشبكات طرق وقطارات فائقة السرعة، يسمح لهذه الطبقة بالعيش والتنقل "من دون المرور عبر المناطق الفقيرة". وفي المقابل، تُركت أحياء الطبقة الوسطى القديمة للتدهور، بينما تم نقل سكان الأحياء غير الرسمية إلى مواقع نائية على أطراف المدن، مما يعزلهم عن أماكن عملهم وأسواقهم، ويرى صايغ أن استيلاء الشركات العسكرية على العقارات الرئيسية في قلب القاهرة والإسكندرية واستغلالها تجاريًا قد "رسخ التوزيع المكاني للاختلافات الاجتماعية وأوجه انعدام المساواة".

عكس الاتجاه الاقتصادي: رأسمالية الدولة الجديدة

أشرف السيسي على إعادة تنشيط رأسمالية الدولة المصرية، لكنها، كما يوضح صايغ، تختلف جذريًا عن نموذج عبد الناصر. فرأسمالية الدولة في الجمهورية الثانية "تتسم بسياسات التقشف النيوليبرالية، وتسييل الأصول المملوكة للدولة، وفرض رسوم استخدام على السلع والخدمات العامة، وازدياد تركز الثروة". كما أنها لا تستند إلى رؤية تنموية متماسكة، بل تحركها اعتبارات الحفاظ على السلطة، وهو ما أسمته الباحثة بياتريس إيبو في سياق آخر "الاقتصاد السياسي للهيمنة"، حيث يتشكل السلوك الاقتصادي عبر ضغوط الدولة القسرية.

ويتجلى هذا النهج الجديد للجمهورية الثانية في حالة من الارتباك السياساتي المتعمد، حيث يشير صايغ إلى أن الحكومة أعلنت عن ست وثائق للإصلاح الاقتصادي أو الخصخصة منذ 2018، لم يُستكمل أي منها. حتى "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، التي يعتبرها المانحون الدوليون معيارًا للإصلاح، هي في حقيقتها "بيان مُعلن للإبقاء على ملكية الدولة وتدخلها في شتى مفاصل الاقتصاد"، وهذا الارتباك، حسب صايغ، يخدم هدفًا أعمق، وهو إعادة تنظيم شبكات المحسوبية والزبائنية بما يخدم مصالح "أضيق مجموعة من المستفيدين عرفتها مصر في ظل أي رئاسة سابقة"، والتي تشمل رجال أعمال محظيين والشريحة العليا من الطبقة الوسطى والمؤسسة العسكرية.

ونتيجة لهذا النموذج، بقي الاقتصاد الحقيقي راكدًا في الغالب، باستثناء قطاعيّ العقارات والطاقة. ويظهر ذلك في الانكماش المتواصل لأنشطة القطاع الخاص غير النفطية، ومزاحمة الاقتراض الحكومي للقطاع الخاص على التمويل. وبسبب عجز النظام عن توليد فوائض محلية، أصبح يعتمد بشكل شبه كلي على التمويل الخارجي. يقدر صايغ أن النظام تمكن من الحفاظ على استقراره بفضل تدفق ما لا يقل عن 200 مليار دولار منذ عام 2013 على شكل قروض ومنح ومساعدات واستثمارات ذات دوافع سياسية.

يرى صايغ أن تفكيك العقد الاجتماعي وتفريغ السياسة ليسا مجرد أدوات قمعية، بل هما شرطان أساسيان لنجاح المشروع الاقتصادي العسكري؛ فالاقتصاد الذي تقوده الدولة ويهيمن عليه الجيش لا يمكن أن يزدهر في بيئة سياسية تعددية أو في ظل مجتمع مدني قوي قادر على مساءلته، أو في وجود طبقة وسطى قوية تطالب بحقوقها الاجتماعية، لذلك، كان لا بد من

"تفريغ الميدان السياسي" أولاً لضمان عدم وجود أي رقابة أو مساءلة تعيق سيطرة الجيش على العقود والموارد، ثم كان لا بد من "هدم العقد الاجتماعي" بشكل استباقي لتفكيك توقعات المواطنين من الدولة وتبرير سياسات التقشف التي تمول المشاريع الضخمة وتسدد الديون. وبهذا، لم يكن القضاء على السياسة وتدمير العقد الاجتماعي هدفين في حد ذاتهما، بل كانا تمهيدًا ضروريًا لإرساء "الاقتصاد السياسي للهيمنة" الذي تقوده المؤسسة العسكرية، وهو ما يجيب بشكل مباشر على سؤال "ماذا فعلت السلطة؟" بأنها أعادت هندسة المجتمع والسياسة لخدمة مصالحها الاقتصادية الضيقة.

الفصل الثاني: أدوات "الجمهورية الثانية": القمع والهيمنة والعسكرة

بعد تفكيك أسس الجمهورية القديمة، شرع النظام في بناء الجمهورية الثانية على ركائز وأدوات جديدة تضمن سيطرته الكاملة، وفي هذا السياق يكشف صايغ من خلال تحليله عن العيوب والتناقضات الجوهرية التي تعتري هذا البناء، والتي تتجلى في أربع ركائز أساسية: القمع المنهجي، الهيمنة على الفضاء العام، السعي لفرض إيديولوجيا قسرية، وعسكرة الحياة المدنية لإعداد كوادر موالية. وهذه الأدوات، رغم فعاليتها في فرض السيطرة، تكشف عن عجز النظام عن تحقيق هيمنة حقيقية قائمة على القبول والرضا، مما يجعله يعيش في حالة من الهشاشة الدائمة.

الدولة السجنية: القمع كأداة حكم روتينية

يعتمد نظام الجمهورية الثانية بشكل أساسي على استخدام العنف للحفاظ على السيطرة السياسية، ويوضح صايغ كيف تم تحويل ممارسات كانت استثنائية في السابق إلى أدوات حكم روتينية ومشروعة، بحيث أصبحت ممارسات مثل "الإخفاء القسري، والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون، والسجن الجماعي، والمراقبة الرقمية الاحترافية" جزءًا لا يتجزأ من تعامل الدولة مع أي شكل من أشكال المعارضة، ويشير إلى أن استعداد النظام لاستخدام العنف كان في البداية مصدرًا لشرعيته لدى قطاعات من المصريين خشيت من جماعة الإخوان المسلمين، ولكن سرعان ما تم توسيع نطاق هذا العنف ليشمل أي صوت معارض، حيث يجري تصنيف أي شكل من أشكال الاحتجاج على أنه "إرهاب" لإضفاء الشرعية على القمع.

ولترسيخ هذه الممارسات، اتبع النظام التوجه العالمي القائم على إصدار تشريعات تمنح السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة، حيث يستخدم قانون الكيانات الإرهابية (2015) وقانون مكافحة الإرهاب (2015) تعريفات فضفاضة للغاية لمصطلح "الإرهاب" لتشمل أفعالاً مثل "الإضرار بالوحدة الوطنية" أو "الإخلال بالنظام العام"، مما مكن الأجهزة الأمنية فعليًا من "ارتكاب جرائم الإخفاء القسري والتعذيب والقتل خارج نطاق القانون" مع حصانة شبه كاملة، وقد استُخدمت هذه القوانين بشكل منهجي "لشل قدرات المنظمات الحقوقية والأهلية والناشطين السياسيين"، وحتى الشركات والنقابات، عبر تجميد أصولها، ويُعد السجن الجماعي للمعارضين جزءًا لا يتجزأ مما تصفه منظمة هيومن رايتس ووتش بـ"خط إنتاج التعذيب" في مصر. ورغم غياب الأرقام الرسمية، تشير تقديرات منظمات حقوقية إلى وجود ما يزيد عن 120,000 سجين سياسي ومحتجز احتياطيًا بحلول أواخر عام 2023. وللتعامل مع هذه الأعداد الهائلة، تم بناء عشرات السجون الجديدة، ليصل إجمالي عددها إلى 168 سجنًا بحلول عام 2021.

جدول 2 - أدوات السيطرة في الجمهورية الثانية

الأداة	الوصف	أمثلة من الدراسة
القمع المادي والقانوني	استخدام العنف المنظم وتشريعات استثنائية لإرهاب المعارضة وتجريم أي نشاط سياسي مستقل.	قانون الكيانات الإرهابية (2015)، التوسع في بناء السجون، الإخفاء القسري، محاكمة المدنيين عسكرياً.
الهيمنة الإعلامية	السيطرة المباشرة على وسائل الإعلام لتوحيد السردية ومنع أي صوت معارض.	استحواذ المخابرات على شركات الإعلام (المتحدة للخدمات الإعلامية)، توجيهات "واتساب" للتحرير، مسلسل "الاختيار".
الهيمنة الإيديولوجية	نشر خطاب قومي مفرط، نظريات المؤامرة، ولوم الشعب لتبرير سياسات النظام وتأمين الولاء.	خطاب المشاريع العملاقة، سردية "حرب الجيل الرابع"، تحميل ثورة 2011 والزيادة السكانية مسؤولية الأزمات.
العسكرة المؤسسية	إخضاع مؤسسات الدولة المدنية (التعليم، الخدمة المدنية) للتدريب والرقابة العسكرية لضمان ولاء الكوادر.	دورات الكلية الحربية الإلزامية للتوظيف الحكومي، تعيين مستشارين عسكريين في المحافظات، برامج تأهيل الشباب.

الهيمنة على الخطاب العام: صوت واحد للنظام

إلى جانب القمع المادي، سعى النظام بشكل حثيث إلى الهيمنة الكاملة على الفضاء العام والخطاب الإعلامي، حيث يوضح صايغ أن هذا تم عبر الاستحواذ المباشر على وسائل الإعلام وإخضاعها لسيطرة صارمة، فقد قامت شركات واجهة تابعة لجهازي المخابرات العامة والحربية بالاستحواذ على أبرز الشركات الإعلامية الخاصة، إما بالقوة أو بدفعها للخروج من السوق، وبحلول عام 2024، كانت هذه الشركات تدير حوالي أربعين مؤسسة إعلامية، بما في ذلك شبكات تلفزيونية وصحف ومواقع إلكترونية وأكبر شركة إنتاج سينمائي وتلفزيوني في البلاد.

ولا تقتصر السيطرة على الملكية، بل تمتد إلى المحتوى اليومي. يكشف صايغ عن مثال صارخ لهذه السيطرة، حيث يقوم ضابط سابق في القوات المسلحة يعمل في مكتب الرئيس بإرسال تعليمات يومية إلى رؤساء التحرير عبر مجموعة على تطبيق "واتساب"، يملي عليهم

المواضيع والإرشادات الخاصة بالبرامج الحوارية، وتكتمل هذه الهيمنة بالرقابة الصريحة، حيث تسمح القوانين للسلطات بحجب مئات المواقع الإلكترونية التي تعتبرها "تهديدًا للأمن القومي"، وتشديد العقوبات على الصحفيين.

ويتم استخدام هذه الآلة الإعلامية الضخمة للترويج المستمر للسيسي والقوات المسلحة. ويقدم صايغ مثال مسلسل "الاختيار"، الذي أُنتج برعاية إدارة الشؤون المعنوية للقوات المسلحة، وصوّر الرئيس بشكل بطولي، واستند إلى فتاوى دينية تبرر طاعة الحاكم حتى وإن كان طاغية.

السعي لفرض هيمنة إيديولوجية: القومية المفرطة والمؤامرة

لجأ النظام إلى بناء خطاب إيديولوجي يهدف إلى إضفاء الشرعية على حكمه وتبرير سياساته، ويحلل صايغ هذا الخطاب ويجده قائمًا على مزيج من الترويج للإنجازات، وتبني نزعة قومية دفاعية، ونشر نظريات المؤامرة.

الوجه الأول للخطاب هو **الترويج المتواصل للإنجازات والمشاريع العملاقة**، حيث يسلط الإعلام الرسمي الضوء بانتظام على تدشين ما يوصف بأنه "الأكبر" أو "الأضخم" في العالم أو المنطقة، من أكبر مصنع غزل إلى أطول سارية علم في العالم في العاصمة الإدارية الجديدة، هذه السردية، التي تتوافق مع تحليل روبرت سبرينغبورغ حول اعتماد النظام على "عامل الإبهار" (wow factor) لتعزيز شرعيته، تهدف إلى إبراز كفاءة النظام وترسيخ مكانة مصر بين الأمم.

الوجه الآخر هو **خطاب لوم الضحية**. ينسج السيسي سردية موازية يلقي فيها باللوم على الشعب في تفاقم المشاكل. فهو يحمّل مؤيدي ثورة 2011 مسؤولية إلحاق "ضرر اقتصادي هائل بالبلاد"، ويحمل المواطنين مسؤولية الزيادة السكانية التي "تعرقل النمو الاقتصادي". وقد وصلت هذه السردية إلى ذروتها بتصريحات مثل: "لو ثمن التقدم والازدهار للأمة إنها ما تاكلش وما تشربش... ما ناكلش وما نشربش".

أما الركيزة الثالثة فهي **نظرية المؤامرة**. للحفاظ على ولاء الطبقة الوسطى التي تتآكل قدرتها الشرائية، يروج النظام لفكرة أن مصر تواجه "حربًا من الجيل الرابع" تُشن ضدها في كافة المجالات. تم الترويج لهذه السردية منذ عام 2013، وجرى تدريسها في المناهج الرسمية لموظفي الخدمة المدنية والشرطة والجيش، بهدف خلق شعور دائم بالتهديد الوجودي الذي لا يمكن مواجهته إلا بالالتفاف حول القيادة الحالية.

عسكرة الحياة المدنية: إعداد نخبة موالية

الركيزة الحقيقية للسردية الإيديولوجية للجمهورية الثانية، كما يرى صايغ، تكمن في "عسكرة الحياة المدنية"، والتي تهدف إلى ضبط سلوك مواطني الطبقة الوسطى الأكثر تضررًا من

سياسات النظام. تسارعت وتيرة هذه العسكرة منذ عام 2017، حيث أصبح لزامًا على الدبلوماسيين إتمام دورة تدريبية في الكلية الحربية، والأخطر من ذلك، هو القرار الصادر في 2023 الذي يُلزم جميع الراغبين في شغل وظائف في الخدمة المدنية بالخضوع لدورة تأهيل في الكلية الحربية لمدة ستة أشهر كشرط أساسي للتعيين، مما يعني أن لجانًا عسكرية أصبحت تقيّم وتختبر الموظفين المدنيين، وباتت الكلية الحربية "صاحبة الكلمة الأولى في الترقيات والتعيينات داخل الجهاز الإداري للدولة".

إن هذه الأدوات تكشف عن تناقض جوهري في بنية النظام. فهو يسعى إلى السيطرة الكاملة (Total Control) لكنه يعجز عن تحقيق الهيمنة الحقيقية (Hegemony) القائمة على القبول والرضا. ولأنه يفتقر إلى قاعدة اجتماعية وسياسية واسعة، فإنه يعتمد بشكل مفرط على أدوات القسر (القمع، السيطرة الإعلامية). وهذا الاعتماد يجعله غير قادر على بناء إجماع سياسي أو "اقتصاد أخلاقي" مشترك بين الحاكم والمحكوم. ولتعويض هذا النقص، يلجأ إلى فرض إيديولوجيا من الأعلى، لكنها تظل خطابًا قسريًا لا ينبع من قناعة شعبية. وهذا يخلق حلقة مفرغة: كلما فشلت الإيديولوجيا في الإقناع، زاد الاعتماد على القمع، وكلما زاد القمع، تآكلت أي فرصة لبناء هيمنة حقيقية. والنتيجة هي نظام وصفه صايغ بأنه "قوي ومتماسك في القمة، لكنه يرتكز على بنى سياسية وإيديولوجية ضعيفة" ، وهو ما يجعله هشًا وعرضة للتفكك على المدى الطويل.

الفصل الثالث: تشريح النظام: الأوصياء العسكريون والدولة الموازية

بعد استعراض عمليات الهدم والبناء التي قام بها النظام، ينتقل يزيد صايغ إلى تشريح بنية السلطة في "الجمهورية الثانية"، كاشفًا عن طبيعتها شديدة المركزية، ودور المؤسسة العسكرية كوصي على الدولة، ونشوء اقتصاد هجين تديره دولة موازية. هذا التشريح يوضح كيف تمكن النظام من تحقيق درجة غير مسبوقة من التماسك الداخلي، وفي الوقت نفسه، كيف أدى هذا الهيكل إلى اندماج السلطة السياسية بالثروة الاقتصادية بطريقة تعيد تعريف طبيعة النخبة الحاكمة في مصر.

نواة النظام: تركيز السلطة المطلق

يصف صايغ هيكل السلطة في الجمهورية الثانية بأنه "نظام ذي قدرات رئاسية فائقة"، حيث كرّس السيسي لنفسه سلطات تتجاوز القيود القانونية والدستورية بشكل دائم. يترأس السيسي نظامًا تتألف نواته من دائرتين: دائرة داخلية ضيقة تُعرف بـ"خلية العمل"، وتضم إلى جانبه شخصيات محورية مثل نجله محمود، ومدير مكتبه، ومستشاره المالي، ورئيس الوزراء. هذه الخلية هي مركز صنع القرار الفعلي. أما الدائرة الخارجية، فتتكون من بضع عشرات من كبار الضباط والمسؤولين المدنيين الذين ينقلون القرارات ويديرون عملية التنفيذ.

الأمر الأكثر لفتًا في هذا الهيكل، كما يؤكد صايغ، هو نجاح السيسي الفريد في "منع ظهور مراكز قوى خارج دوائره المقربة"، وهو إنجاز فشل فيه جميع أسلافه، من عبد الناصر الذي عانى من تنافسه مع عبد الحكيم عامر، إلى مبارك الذي شهد صعود نفوذ رجال الأعمال حول نجله. هذه القدرة على موازنة الزمر داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية وإجراء عمليات تدوير منتظمة للقيادات، تمنح النظام درجة عالية من الاستقرار والتماسك الداخلي، وتجعله قادرًا على دفع أجهزة الدولة نحو تحقيق أهدافه بكفاءة أكبر، حتى مع التسامح مع سعي هذه الأجهزة لتحقيق مكاسب خاصة.

الأوصياء العسكريون: علاقة انصهار ومقايضة

من الواضح أن القوات المسلحة هي "محور سلطة" السيسي. يرى صايغ أن النقاش حول من يهيمن على الآخر، الرئيس أم الجيش، يشتت الانتباه عن الحقيقة الأهم، وهي "تقارب تصوراتهما ومصالحهما، لا بل انصهارها". فالسيسي يمكّن القوات المسلحة من إعادة تشكيل مصر على صورتها، وفي المقابل، يمثل التوسع الاقتصادي للجيش تجسيدًا للنظام الذي يبنيه السيسي بقدر ما هو سعي وراء المصلحة المالية للمؤسسة العسكرية.

وقد تجسدت هذه العلاقة في مقايضة كبرى تم التوصل إليها في تعديلات دستور 2019. فمقابل موافقة المؤسسة العسكرية على تمديد ولاية الرئيس والسماح له بالترشح لولاية ثالثة، حصلت القوات المسلحة على تأكيد دستوري لدورها كوصي على الدولة؛ فقد منحتها المادة 200

المعدلة الحق في "صون الدستور والديمقراطية والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها"، وهو ما يعني عمليًا، كما يحلل صايغ، "حقها في التدخل وفقًا لتقديرها الخاص من أجل الحفاظ على النظام السياسي في البلاد، من دون طلب موافقة أو تصديق من أي سلطة أخرى، بما في ذلك الرئيس"، هذه المقايضة كرّست القوات المسلحة كـ"أوصياء عسكريين" على الجمهورية الجديدة، مما يضمن ولاءها للنظام الحالي ويجعل من غير المرجح أن تبادر بأي عملية تغيير سياسي.

الدولة الموازية والاقتصاد الهجين

ترافق تركيز السلطة السياسية مع انتقال واسع النطاق لأصول الدولة إلى ما يسميه صايغ "هيئات شبه حكومية" (parastatal agencies). هذه الهيئات، التي أنشأ السيسي بعضها، تخضع لسيطرته المباشرة وتعمل خارج نطاق الرقابة الحكومية والبرلمانية التقليدية. وقد أدى ذلك إلى نشوء "دولة موازية" تدير جزءًا كبيرًا من الاقتصاد.

ومن أبرز هذه الهيئات: صندوق "تحيا مصر" الذي يديره جنرالات الجيش، و"صندوق مصر السيادي" الذي مُنح الرئيس صلاحية نقل أي من أصول الدولة إليه. لكن الأهم على الإطلاق هو النشاط الاقتصادي الذي تتولاه الهيئات العسكرية مباشرة، مثل الهيئة الهندسية للقوات المسلحة التي أدارت ما يقرب من ربع مشاريع البنية التحتية الحكومية، وشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية التي تمتلك وزارة الدفاع 51% منها، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية الذي حصل على حقوق انتفاع تجاري واسعة، وجهاز "مستقبل مصر" الذي أصبح المستورد الحصري للقمح.

هذا الواقع، كما يوضح صايغ، أدى إلى نشوء "اقتصاد هجين" يقوم على قطاعين عامين منفصلين: أحدهما يخضع لمجلس الوزراء، والآخر يخضع للرئيس مباشرة عبر هذه الهيئات. وهذا يطمس بشكل متزايد "الحدود الفاصلة بين الملكية العامة والخاصة"، حيث توضع إيرادات الدولة غير الخاضعة للمساءلة تحت تصرف النخب المرتبطة بالنظام.

طبقة رجال الأعمال: ضرورة خاضعة

في ظل هذا الاقتصاد الهجين، أصبحت علاقة النظام بطبقة رجال الأعمال شديدة التعقيد؛ حيث يحلل صايغ كيف أن النظام، ورغم حاجته لخبرات ورؤوس أموال القطاع الخاص لتنفيذ مشاريعه، فإنه يعمل بشكل منهجي على إخضاعه ومنعه من أن يصبح قوة سياسية مستقلة، بحيث تم تفكيك شبكات رجال الأعمال المحسوبين على نظام مبارك، بينما يظل رجال الأعمال الآخرون تحت رحمة النظام، حيث يواجهون "الترهيب المباشر وعمليات الاستحواذ القسري، والمنافسة غير العادلة من الشركات التابعة للنظام".

لكن التحول الأعمق الذي يرصده صايغ هو عملية الاندماج التي تحدث بين النخبة الحاكمة ورأس المال. إن تغلغل القوات المسلحة في الاقتصاد يحولها إلى ما يسميه "برجوازية جديدة"، حيث "يندمج كبار الضباط ونظراؤهم في الأجهزة الأمنية، وإدارات الدولة، وقطاع الأعمال العام، مع الشريحة العليا الصاعدة للطبقة الوسطى"، حيث لم يعد الصراع المحتمل بين الدولة ورأس المال هو السمة الغالبة، بل نشأ تحالف عضوي بينهما؛ فالنخبة الحاكمة لم تعد مجرد موظفين في الدولة، بل أصبحت هي نفسها جزءًا من طبقة أصحاب رؤوس الأموال والأملاك، تدافع عن ثرواتها ومصالحها الاقتصادية الخاصة التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من بنية النظام.

هذا الاندماج بين السلطة والثروة هو ما يجعل النظام أكثر رسوخًا، وهو ما يعتبره صايغ "النتيجة الأكثر ديمومة التي تفرزها الجمهورية الثانية". فحتى لو رحل السيسي، ستبقى هذه الطبقة الحاكمة-الرأسمالية الجديدة، التي تمزج بين السلطة القسرية والمصالح الاقتصادية، مما يجعل أي تغيير هيكلي حقيقي في مصر مستقبلاً تحديًا بالغ الصعوبة.

خاتمة: جمهورية على ساقين نحيلتين: تناقضات النظام ومستقبله

في ختام دراسته، يقدم يزيد صايغ تقييمًا متوازنًا ودقيقًا لطبيعة النظام الذي بناه الرئيس السيسي، مشيرًا إلى أنه بالرغم من قوته وتماسكه الظاهري في قمة الهرم، فإنه يعاني من تناقضات ونقاط ضعف هيكلية تجعل استمراريته على المدى الطويل موضع شك. يلخص صايغ هذا الوضع في تشبيه بليغ، حيث يصف النظام بأنه "أشبه برجل مفتول العضلات من فوق، إلا أنه يقف على ساقين نحيلتين بالكاد تحملانه".

تكمن نقطة الضعف الأساسية الأولى في أن النظام يعمد إلى تعديل وتكييف النظام الزبائني الأبوي الذي ورثه، بدلاً من تحويله، مما يؤدي إلى استمرار هشاشة الدولة وتجويف مؤسساتها؛ فبدلاً من بناء اقتصاد سوق حقيقي يتطلب تحرير القوى الاجتماعية المنتجة، أشرف النظام على نقل ملكية الأصول إلى إدارة هجينة عامة-خاصة تخدم دائرته الضيقة، مع إخضاع طبقة رجال الأعمال أو إقصائها، وهذه البنية، بطبيعة الحال، تعيق النمو المستدام وتجعل الاقتصاد معتمدًا على الريع والمحسوبية بدلاً من الإنتاجية والابتكار.

أما نقطة الضعف الثانية، والأكثر خطورة، فتتمثل في عجز النظام عن فرض هيمنة اجتماعية وسياسية حقيقية؛ فهو يلجأ إلى الهيمنة الإيديولوجية القسرية والسيطرة على الفضاء الإعلامي، لكن هذا لا يمكن أن يستبدل الحاجة إلى تحقيق توافق مجتمعي حول الأهداف والوسائل، أو ما يُعرف بـ"الاقتصاد الأخلاقي" الذي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع. يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال مزيج من القمع الشديد وإجراءات اقتصادية تخفيفية، مثل برامج الدعم النقدي للفقراء. لكن هذه المساعي، كما يؤكد صايغ، لا تؤدي إلى تحقيق توافق فعلي، خاصة مع التخفيض الحاد في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية ورفض تطبيق إصلاحات هيكلية حقيقية.

ونتيجة لهاتين النقطتين، يحافظ النظام على تماسكه من خلال الاقتراض المكثف، ويتدبر أموره اقتصاديًا بفضل المساعدات الخارجية المتكررة، لكن استقراره يظل مهددًا بشكل دائم بسبب اعتماده المفرط على القوة القسرية.

يطرح صايغ في النهاية سؤالًا مفتوحًا حول مصير الجمهورية الثانية: هل ستتوطد أركانها، أم ستراوح مكانها، أم ستتداعى؟. الإجابة على هذا السؤال تعتمد على كيفية تفاعل النظام مع التحديات المتعاظمة (المالية، الاجتماعية، البيئية، والأمنية). على المدى القصير، قد ينجح النظام في الحفاظ على تماسكه، لكن على المدى الطويل، من المحتمل أن تكون نفس الوسائل والأساليب التي يستخدمها لضمان بقائه هي السبب في انهياره.

ومع ذلك، يخلص صايغ إلى استنتاج نهائي بالغ الأهمية: حتى لو لم تستمر الجمهورية الثانية بعد رحيل السيسي، فإن "القطيعة بينها وبين جمهورية ما بعد العام 1952" هي قطيعة لا عودة عنها. لقد تم تفكيك العقد الاجتماعي القديم بشكل نهائي؛ أما الإرث الأكثر ديمومة الذي ستتركه هذه الحقبة، فهو "تراكم الثروات الخاصة بأعضاء الدائرة الضيقة للنظام... ما يشير إلى حدوث عملية دمج جديدة بينهم وبين الشريحة العليا من الطبقة الوسطى". هذه الطبقة الجديدة، التي تمزج بين السلطة العسكرية والثروة الرأسمالية، قد تكون هي النتيجة الأكثر رسوخًا للجمهورية الثانية، وهي التي سترسم ملامح مستقبل مصر، سواء كانت تأثيراتها إيجابية أم سلبية.